عمليات بناء السلام في هايتي

سوسن درغال باحثة دكتوراه
جامعة باتنة

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على عمليات السلام(صنع السلام، حفظ السلام، وبناء السلام) التي وضعتها الأمم المتحدة كمراحل لإحلال السلام في مناطق النزاع ، مع التركيز على بناء السلام لكون العمليات السابقة غير كافية لتحييد العنف خاصة في النزاعات المتأصلة التي تمتد جذورها لمراحل زمنية سابقة. مع التركيز على منطقة أمريكا الوسطى والكاريبي وتحديدا هايتي التي يمكن ان نتتبع فيها جميع مراحل السلام التي أقرتها الأمم المتحدة. ومن هنا جاءت الإشكالية كسؤال توسطي بين تلك المراحل لتحاول فحص مدى قدرة الفواعل الدولية والوطنية والمحلية في كل مرحلة على منع العنف المباشر وإحلال سلام مستقر، والبحث في ما إذا كانت الإمكانات التي سخرتها تلك الفواعل كافية لتغيير مسار النزاع في هايتي وإحلال ثقافة السلام من خلال بناء المؤسسات وبناء الأفراد. واستنادا لعناصر بحثية متسلسلة ننطلق فيها من وضع عدسة التنظير على النزاع في هايتي لتحديد طبيعة هذا الأخير والوقوف على اهم أسبابه كعنصر أول ننتقل إلى فحص نتائج محولات إرساء السلام في هايتي كعنصر ثاني لنقف بعدها في العنصر الثالث على أهم الإصلاحات التي تم تبنيها في إطار بناء السلام في هايتي لنحاول في الأخير الكشف عن أهم الإختلالات التي تحتاج إلى تقويم لإرساء السلام الإيجابي الذي تحتاجه هايتي.

الكلمات المفتاحية: بناء السلام، حفظ السلام، صنع السلام، الإحباط، التدخل الإنساني.

Abstract:

This paper aims to highlight peace operations which established by the United Nations,(peacemaking, peacekeeping and peace-building) , with emphasis on the latter because previous operations are not sufficient to neutralize violence especially in the deep conflict that rooted for phases. With a focus on Central America And the Caribbean, specifically Haiti where we can follow all stages of peace process of United Nations. So that we try to examine the ability of international, national and local actors to prevent direct violence and to establish positive peace in each stage, and look into whether the proposes of peace actors s are sufficient to change the course of the conflict , And establish of peace culture through institution and individual-building. According to research items we start putting lens endoscopy on conflict in Haiti to determine the nature of the latter and identify the most important causes of conflict as a first step, next we examine the results of peace processes in Haiti , To stand in the third element on the main reforms that have been adopted in the Haiti, finally we reveal the major imbalances that need to be straightened for positive peace needed by Haiti .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Keyword: peace building , peacekeeping, peacemaking, Humanitarian intervention, frustration

مقدمة

تشكل منطقة أمريكا الوسطى والكاريبي إحدى بؤر التوتر في العالم فقد عرفت معظم دولها نزاعات خارجية أو داخلية، والتي تأججت بفعل الصراع الأيديولوجي والتدخل الخارجي، وبعد إنتهاء الحرب الباردة أصبح ترك هذه الدول التي أنهكها النزاع من دون إصلاح مسألة دولية نظرا للمخاطر العابرة للحدود التي تُصدرها للدول المجاورة من تجارة غير شرعية جريمة منظمة، أوبئة، هجرة ... الخ. لذلك، فإن هذه الدراسة تتناول إحدى النزاعات ذات الطبيعة المتميزة في العالم، فاقتصاديات الحرب تعتبر العامل الثاني بعد الاختلاف الإثني في نزاعات ما بعد الحرب العالمية الثانية إلا أنها تعتبر المسبب الأول للنزاعات في منطقة أمريكيا الوسطى والكاريبي على غرار الاختلاف الأيديولوجي، بالإضافة إلى ذلك تعتبر منطقة الأمريكيتين والكاريبي مجالا خصبا لدراسة النزاعات وعمليات بناء السلام واختبار المقاربات النظرية نظرا لديناميكية النزاعات فيها وسرعة تغيرها. ما يميز النزاعات في هذه المنطقة وفي هايتي تحديدا أنها تتأثر بعاملين مزدوجين ، العامل السياسي حيث تحتكر النخب الحاكمة الموارد وترفض تقسيمها بالإضافة إلى العامل الطبيعي (الكوارث الإنسانية) التي تزعزع الإستقرار وتشيع الفوضى. لذلك فإن أي مقاربة لبناء السلام يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الثنائية ، فالنزاع يتغذى من ذهنية التسلط للنخب الحاكمة من جهة ومن الفوضى التي تسببها الطبيعة من جهة أخرى وهو ما يجعل احتدام النزاع من وقت لأخر حتمية سوسيولوجية في هاته الدول.

تهدف هذه الورقة لإثبات ان سوسيولوجيا النزاع في هايتي ترتبط بذهنية الأفراد وكذا فعالية المؤسسات، لذلك فوقف العنف المباشر لن يؤدي بالضرورة إلى إحلال السلام في هايتي، فالسلام يعبرعن عملية بناء مستمرة لتحييد بنى العنف التي أدت إلى إلى إنعدام الثقة وسوء الإدارك بين الأطراف المتنازعة واختيار العنف كسبيل للتعبير عن مواقفهم من الحالات التنازعية ومن ثم فعملية بناء السلام في هايتي لا تتطلب وقف العنف المادي ولكن وقف العنف البنيوي.

عرفت هايتي موجات عنف متتالية على إثر النزاع المستمر بين النخب العسكرية الحاكمة ورفضها لإرساء الديمقراطية، ما اضطر المجتمع الدولي للتدخل العسكري فيها لحماية أمن الإنسان و ارساء قيم الديمقراطية في هايتي، إن تدخل الأمم المتحدة لم يكن عاملا حاسما في إنهاء الصراع، فتجدد الصراع مرة أخرى أدى إلى تدخل ثاني ليس من أجل حماية الديمقراطية ولكن من اجل ضمان سلامة الشعب الهايتي ، وبذلك أدرك المجتمع الدولي أن إحلال الديمقراطية وحماية الإنسان يتطلب مجموعة من الإستراتيجيات متعددة الفواعل أين تتساند الفواعل

www.manaraa.com

الوطنية والدولية لإحلال السلام الإيجابي ومنه جاءت إشكالية الدراسة كالآتي: كيف يمكن لاستراتيجيات بناء السلام التي انتهجتها الفواعل الدولية والوطنية في هايتي أن تحقق سلاما مستقرا وتمنع تجدد النزاع؟

للإجابة على هذه الإشكالية نستعين بمقاربة نظرية ومنهجية نعتمد فيها التأريخ كتقنية لربط مراحل النزاع في هايتي ببعضها البعض والتعرف على مصادر تجدد النزاع من جهة، وأسباب نجاح أو فشل عمليات السلام من جهة أخرى، اعتمادا على التسلسل التاريخي للأحداث. كما اعتمدنا على تقنية دراسة الحالة في عرضنا لبعض حالات نجاح بناء السلام وبعض حالات فشلها، ونظرا لارتباط موضوع الدراسة بخصائص النزاع استعملنا احدى المقاربات ذات البعد الاقتصادي (نظرية الاحتياجات الإنسانية)، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بنظرية أخرى (الإحباط) واللتان استعملناهما لفهم المسببات الحقيقية للنزاعات.

أولا: إيثولوجيا النزاع في هايتي

لكل شخص أو جماعة ضروريات محددة لأمنهم: المشاركة ،الحكم الذاتي، الاعتراف بهم ، الهوية، وإذا لم تتوفر هذه الأساسيات فإن هؤلاء الأفراد أو الجماعات سيلجؤون إلى العنف، ويذهب بورتون للتأكيد على أن العنف يحدث عندما لا تتوافق الحاجات الأساسية مع المعايير الاجتماعية، ومن ثم فإن السلوك العدواني للمجتمع تحفزه الظروف الاجتماعية وبغض النظر عن الأكل و المأوى فإن الاعتراف بهذه الجماعات هو الهدف الأساسي لها[1]، وبالرجوع إلى هايتي يمكن إرجاع جذور النزاع في هذه الدولة إلى قوى الاستعمار المختلفة التي عرفها التاريخ السياسي لهايتي، فقد كان لجلب العبيد من طرف الإسبان دورا كبيرا في تقسيم المجتمع الهايتي هذا التقسيم رسخته ممارسات التدخل الخارجي المختلفة الفرنسية فالأمريكية . ومع خروج الاستعمار الفرنسي من هايتي توالت موجات العنف والانقلابات حتى احتلالها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية1915 أين عرفت أول انتخابات رئاسية عام 1930. ووصفت الفترة الموالية بفترة استقرار حتى عام 1946[2] بعدها عاد العنف مرة أخرى.

إن المنطق الكولونيالي (الاسباني، الفرنسي، الأمريكي) عمل على تطوير البنى السياسية والاقتصادية في هايتي و إبقاء المجتمع الهايتي متخلفا سياسيا، واقتصاديا، ومنقسما اجتماعيا من خلال تفضيل جماعات على أخرى وهو ما برز جليا في محاولات الانتقال التي شكلت أزمة حقيقية لهايتي نتيجة لانقسام المجتمع الهايتي إلى مجموعات جسدت

---

[1] Patrick Hiller, Haiti's Crisis, (Nova southeastern, department of conflict analysis and resolution, jully,2005), p5.

[2] "A breif background to conflict in Haiti",12-02-2015, from : http://www.cdainc.com/cdawww/pdf/article_general/rpp_haiti_brief_background_20100203_Pdf_1_1.pdf

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصراع بين كل ماهو عسكري، مدني وما هو سياسي إجتماعي. ونتيجة للفقر الإجتماعي والإقتصادي الذي عرفته هايتي فقد أصبح الوصول إلى السلطة هدفا لكل المجموعات نظرا لقلة الموارد التي جعلت من الوصول إلى الحاجات مرادفا للوصول إلى السلطة. فهذه الأخيرة هي الوحيدة القادرة على التحكم في الموارد ومن ثم فإن الحاجات الأساسية للشعب الهايتي هي حاجات إقتصادية بالدرجة الأولى[1].

وتعد أهم المراحل التاريخية التي شهدتها الأزمة الهايتية تلك التي تلت انتهاء الحكم الدكتاتوري الدوفالي الذي استمر أكثر من ثلاثين سنة والذي تلاه حكم العسكر، حيث إندلعت ثورة شعبية في هايتي عرفت ب"ثورة الجياع". قررت على إثرها الحكومة العسكرية إجراء انتخابات عام 1987 ليقتل بعدها عدد كبير من المواطنين الذين توجهوا للإنتخاب. ليستمر الحكم العسكري حتى عام 1990 الذي انتخب فيه بيرتراند أرستيد رئيسا لهايتي، والذي كان يشكل تهديدا للنخبة العسكرية الحاكمة. وعلى إثر محاولات عزله اندلعت ثورة داخلية أدت إلى مقتل ما يقارب 500 شخص[2] بعدها خرج النزاع عن إطاره المحلي ليصبح دوليا بعد أن قررت الأمم المتحدة أن الوضع في هايتي يهدد السلم والأمن الدوليين[3].

نظريا يمكن تفسير الصراع من اجل الحاجات بنظرية دولر دوب الإحباط –العدوان المرتكزة على فرضية "منبه-استجابة ". فالإحباط الناجم عن عدم تحقيق الاحتياجات يؤدي الى عدوان و بالتالي الى النزاع[4] فقد كان الفقر، العجز الاقتصادي والاجتماعي والتهميش في هايتي العامل المثير الذي أدى إلى إحباط الشعب الهايتي وعدم ثقته في الحكومات وقد كانت الانتخابات الديمقراطية الاولى التي نجح فيها الرئيس أرستيد بمثابة بادرة الأمل للشعب الهايتي للخروج من الأوضاع المزرية والتهميش، والتخلص من الممارسات التمييزية والعنف البنيوي الذي كان يمارس عليه من طرف الطبقات الحاكمة. إلا أن انقلاب الجيش عليه كان بمثابة عامل معرقل لتحقيق هذه الاحتياجات. لذلك، تحولت مواقف الاحتقان والضغينة إلى تحدي، فكانت الاستجابة في هذه الحالة في شكل إندلاع العنف ونشوب حرب أهلية. أدت إلى كارثة إنسانية ذات أبعاد دولية استدعت تدخل دولي استعجالي.

---

[1] Patrick Hiller, op,cit. p6

[2] Ibid

[3] زياد الصمادي، حل النزاعات: نسخة منقحة للمنظور الأردني،(برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2010)، ص 80.

[4] " نظرية الإحباط والسلوك العدواني"، تم تصفح الموقع يوم: 12-02-2015، نقلا عن: http://www.maqalaty.com/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9D8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A-11187

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: السلام الهش: محاولات حفظ السلام في هايتي

نتيجة الوضع المتأزم في هايتي تدخلت الأمم المتحدة لإدارة النزاع وإحلال السلام في فترتين متعاقبتين في سياقين مختلفين. وبموجب المادة 32 من ميثاق الأمم المتحدة صنفت هايتي كحالة تهدد الأمن والسلم الدوليين. وعلى إثر وساطة الرئيس جيمي كارتر وافقت الحكومة العسكرية على تسليم السلطة للرئيس المنتخب أرستيد الذي أطيح به عام 1990. ووقعت الحكومة العسكرية اتفاق" **جوفر نورث أيلاند**"* في نيويورك عام 1993 ينص على دخول القوات الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة إلى هايتي لضمان تنفيذ الإتفاق. إلا أن الحكومة العسكرية نقضت الإتفاق و أفشلت عملية صنع السلام باعتراضها لقوات حفظ السلام بميليشيات غير نظامية تابعة للحكومة.[1] لذلك أصدر مجلس الأمن قراره رقم 841 بفرض عقوبات عسكرية. ثم القرار 873 والقرار 875 بفرض حصار بحري. ثم القرار *940 الذي نص على تشكيل قوات متعددة الجنسيات واستخدام كافة الوسائل بهدف إعادة الديمقراطية. وأذنت فيه للدول الأعضاء بالتدخل إعمالا بالفصل السابع بتشكيل قوات متعددة الجنسيات. وأن تستخدم كافة الوسائل بهدف إعادة الديمقراطية و ضمان عودة الرئيس بما في ذلك التدخل العسكري[2]. وعلى إثر هذا القرار تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا كمرحلة أولى حيث تولت عزل العسكر وإعادة الرئيس المنتخب. ثم نشر 6000 جندي لضمان الاستقرار وإجراء الإنتخابات التشريعية على أن تنتهي مهمتها في فبراير 1996[3]. استطاعت البعثة إنهاء الحكم العسكري وإعادة الرئيس المنتخب أرستيد وكلفته بإجراء الإصلاحات اللازمة. إلا أن هذا الأخير تأخر في إجراء الإصلاحات. وركز جهده على عزل الجيش وتسريحه وإنشاء جهاز شرطة موالي له يجمع بين وظائف الدفاع والأمن مما خلق فراغا أمنيا وزعزع استقرار عملية السلام في هايتي.[4] بينما اهتمت البعثة التابعة للأمم المتحدة بإعادة الأوضاع إلى نصابها أهملت العديد من المعطيات المتعلقة بالاستقرار في هايتي كالحالة الإنسانية لمواطني هايتي وضعف المؤسسات

* وقعت هذه الإتفاقية في 3 يوليو برعاية الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ونصت على قبول أرستيد منح العفو العام عن المتآمرين وتحويل قائد الإنقلاب إلى المعاش على أن يعود أرستيد إلى السلطة في موعد أقصاه 30 أكتوبر 1993.

[1] " القبعات الزرق بين تحقيق السلام وتجميد النزاع"، تم تصفح الموقع يوم: 03-03-2015، نقلا عن: http://arabic.rt.com/forum/showthread.php/55681-%D8%AA%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9

* لم يحظ القرار بموافقة دول أمريكا اللاتينية حيث امتنعت البرازيل عن التصويت واعتبر ممثل المكسيك أن مجلس الأمن خول الولايات المتحدة الأمريكية صلاحيات خطيرة، وانعكس تحفظ دول أمريكا اللاتينية في عدم مشاركتها في القوة الدولية.

[2] " عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام"، تم تصفح الموقع يوم: 03-03-2015، نقلا عن: http://www.un.org/arabic/peace/dpko/yir04/ch2.htm

[3] " عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام"، موقع إلكتروني سابق.

[4] Lotta Hogman, Lesson learned :Peace building in Haiti, (New York : International Peace Academy, 2002), p4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية من جهة وحداثتها من جهة أخرى. كل ذلك كان بمثابة كرة الثلج التي تراكمت على إثرها المشاكل في هايتي والتي أدت إلى تشكيل ميليشيات وعصابات مسلحة أعادت حالة اللاإستقرار و العنف إلى هايتي.

نتيجة لذلك أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة للاستقرار في هايتي "**مينوستا**"* في 1 حزيران 2004، للحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة ومساعدة العملية السياسية ومراقبة حقوق الإنسان. وعلى إثرها تم عزل الرئيس أرستيد ونقله إلى جنوب إفريقيا[1] بعد إنتهاء عملية حفظ السلام باشرت الأمم المتحدة عمليات بناء السلام بإصلاح جهاز الشرطة، القضاء وغيرها.

الجدول رقم 1: عمليات السلام في هايتي

عمليات السلام	صنع السلام	حفظ السلام	بناء السلام
القضايا	وساطة جيمي كارتر اتفاق: جورث نورلاند الانتشار الوقائي فشل عمليات صنع السلام.	البعثة الأولى:Micah حصار اقتصادي حصار بحري حضر الأسلحة تدخل عسكري البعثة الثانية: تدخل عسكري	تدريب الشرطة التسريح وإعادة الإدماج بناء القدرات الإشراق على الإنتخابات

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الأحداث السابقة.

ثالثا: تساند الفواعل لبناء السلام في هايتي

لعبت العديد من الفواعل الدولية أدوارا فعالة في هايتي لإعادة الاستقرار ودعم السلام بها إلا أن دور الأمم المتحدة كان الأبرز بالإضافة إلى مجموعة الفواعل الوطنية كالنظام السياسي ومؤسسات المجتمع المدني يمكن التفصيل فيها فيما يلي:

1. **الفواعل الدولية**: تدخلت منظمة الدول الأمريكية بالتعاون مع المؤسسات الدولية المانحة من خلال إجراء إصلاحات اقتصادية ووضع إستراتيجية لتقليص الفقر فيها. كما عملت المنظمة على تحديث المدن الهايتية من خلال برنامج حمل اسم "**تجمع هايتي**"[2]. وقد تعاونت الأمم المتحدة ومنظمة دول أمريكا اللاتينية في مسألة حقوق الإنسان ومراقبة الانتخابات وأنشأ

---

* تشكل هذه البعثة بعثة حفظ سلام متعددة الأبعاد على عكس سابقتها تتضمن إيلاء الإهتمام بالموضوعات الجنسانية، وحماية الأطفال وزيادة الوعي بين السكان بمخاطر الأمراض والأوبئة وكيفية التعامل أثناء النزاعات.

[1] زياد الصمادي، مرجع سابق، ص80.

[2] Anne Kirsti Tabro Woien, Peace Building in Haiti, An Actor Oriented Analysis, (Master Thesis, Department of Political Science, University of Oslo, 2007), P27

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس الأمن ألية لجمع التبرعات لهايتي لمباشرة الإصلاحات فيها أطلق عليها "آلية الأصدقاء*"[1]. وبانضمام هايتي إلى اتحاد الكاريبي فإن هذا الأخير ألزمها بإجراء إصلاحات وتعزيز الرقابة الجمركية وفق المعايير الدولية للاستفادة من الضرائب الجديدة في عمليات الإصلاح [2].

2. **الحكومة** :يعتبر الدستور الهايتي لعام 1986 دستورا غير قابل للتطبيق نظرا للمعايير المثالية الموجودة في مضمونه والتي هدفت إلى منع الاستبداد مرة أخرى (بعد الفترة الدوفالية)، إلا أن قوة الدستور قابلها ضعف مؤسساتي وقيادي، فالرئيس في هايتي ينتخب لمدة خمس سنوات يمكن تجديدها مرة واحدة بشرط أن لا تكون متتالية، و يعتبر البرلمان الممثل الأول للشعب أكبر وأقوى سلطة في البلاد، ولا يمكن للرئيس حل البرلمان ولا يملك أي سلطة على الحكومة، كما أن الرئيس ورئيس الوزراء ليسا من نفس الحزب، وهو ما يجعل عمليات الإصلاح مرهونة بثقة البرلمان الذي قد يشل أي قرارات حكومية في حالة الاختلاف بين أعضائه. وقد أدرك الرئيس بريال أن قوة المؤسسات السياسية تكمن في قوة اتخاذ القرارات، لذلك قام بالاتفاق مع رئيس الوزراء ألكسيس بإجراء إصلاحات دستورية تعزز صلاحيات رئيس الجمهورية بحيث يكون و رئيس الوزراء من نفس الحزب ويعين الأخير من طرف الأول[3].

استطاع الرئيس بريفال من خلال الإصلاحات الدستورية، مباشرة الإصلاحات المؤساساتية بالتعاون مع المؤسسات الوطنية، ولقد كان للغة أثر كبير على عملية البناء في هايتي فقد استطاع الرئيس إعادة بناء الثقة بين الحكومة والشعب الهايتي بالتركيز على اللغة الكريولية* في خطاباته – بذلك يعتبر اول رئيس هايتي يستخدم لغة الشعب الهايتي الأصلية- مما أحدث تغييرا في بنية خطاب الكراهية السائد في المجتمع تجاه الحكومة، من كون ان الرئيس في هايتي هو رئيس للنخبة إلى خطاب جديد وهو أن الشعب الهايتي ككل مشمول بهذا الخطاب وشريك في الحوار المدني[4].

3. **المجتمع المدني**: و يتمثل في مجموعة 184* والتي نشأت كإئتلاف لـ 184 منظمة مدنية وشعبية بالرغم من أن أكثر من 200 منظمة انضمت إلى المجموعة منذ إنشائها عام 2004،

---

* ظهرت الاختلافات بين فرنسا والولايات المتحدة بشأن نمط الإصلاحات الواجب اتباعها فكل دولة تريد تطبيق نمطها التسييري في هايتي.

[1] Lotta Hogman, op,cit, p5.

[2] Anne Kirsti, op,cit, p27.

[3] Anne Kirsti, op,cit, p77.

* أغلب الشعب الهايتي يتحدث اللغة الكريويلية وهم من السود ويشكلون 90 % من الشعب الهايتي، أما 10% المتبقية فتكلمون اللغة الفرنسية ويمثلون النخبة الهايتية.

[4] Anne Kirsti, Op,Cit, p7

* نشأت هذه المجموعة كمعارضة لحكم أرستيد وحركة lavalas وحملت شعار قافلة الأمل " caravane de l'ispoire "، أنشأها رجل أعمال هايتي andre apaid.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تضم 12 قطاع إضافة إلى الحركات النقابية و المهن، القطاع الخاص، القطاع الفلاحي، المعلمين، الصحافة، المثقفين الحركات النسوية، قطاع حقوق الإنسان، الطب وغيرها من القطاعات الأخرى، حددت هذه المجموعة أهدافها في: إنهاء الأزمة السياسية في هايتي، إنشاء عقد اجتماعي جديد بدل عقد الكراهية، وقد تم إنشاء هذا العقد في 13 نوفمبر 2005 ، وقد عملت المنظمة بالتعاون مع الحكومة ومجموعة الأزمات الدولية على وضع إستراتيجية لبناء السلام على المستويين الكلي والجزئي، بالنسبة للمستوى الأول فقد تعلق بإدارة النزاع أما المستوى الثاني فقد حددت أهدافه كما يلي[1]:

- انتظار نضج الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات
- تصميم نظم انتخابية معتدلة
- ترقية المجتمع المدني
- مراقبة خطاب العنف والكراهية
- إعادة بناء مؤسسات الدولة
- الحد من الصراعات الاقتصادية

وقد عملت مجموعة 184 على تنفيذ هذه الإستراتيجية من خلال نشر الوعي بين السكان بضرورة مساعدة الحكومة على نزع سلاح العصابات وإيجاد آليات ضد العصابات، مساعدة الدولة على توسيع السجون، التعاون الدولي في مجال الأمن، عملت كذلك المنظمات المكونة للمجموعة على خلق مناصب عمل في القطاع الفلاحي، الصناعي والخدمات بالتعاون مع المؤسسات المانحة*[2]. وقد شهدت هايتي الكثير من التحسينات نتيجة للاستقرار الذي عرفته وبهذا الصدد يقول نائب رئيس مجموعة الأزمات الدولية:" **زرت العام الفائت هايتي، وكنت أتجول بين بعثات حفظ السلام وأنا أرتدي سترة وقبعة واقيتين للرصاص ، الأسبوع الماضي كنت في هايتي أتجول في الأحياء الفقيرة أتحدث إلى المنتخبين المحليين وعمال الطرق والناس وأنا أرتدي قميصا عاديا ...لقد وجدت هايتي سلامها**"[3]

[1] Anne Kristi, Tabro Woien, Op,Cit, p40.

*أطلق صندوق النقد الدولي مبادرة النقد مقابل العمل حيث يمنح 5 دولار للمواطنين للقيام بأعمال إعادة البناء كجمع النفايات وإصلاح الطرق و غيرها من النشاطات ذات الطابع المؤقت.

[2] Anne Kristi, Tabro Woien, Op,Cit, p40.

[3] Ibid., p26.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: مجالات بناء السلام في هايتي:

لقد استهدفت عمليات بناء السلام في هايتي العديد من المجالات اهمها إصلاح القطاع الأمني والتركيز على قضايا حقوق الإنسان.

1. **حقوق الإنسان**: بالتعاون مع المجتمع المدني الهايتي عملت الحكومة الهايتية على خفض نسبة انتهاكات حقوق الإنسان، حيث عملت على إنشاء خلايا خاصة داخل النيابة العامة، وفي جميع محاكم الدرجة الأولى المكلفة بالبت في قضايا العنف بالتنسيق مع المنظمات النسوية، كما أنشأت هياكل خاصة لاستقبال الأطفال ومنع التحايل عليهم لأغراض تجارية أو الإتجار بهم[1]. كما أنشأ مجلس الشيوخ عام 2012 " مكتب أمين المظالم" بهدف حماية الأفراد من تعسف الإدارة العامة بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتي تضطلع بمراقبة فعلية في مدينة بورتو أوبرانس، كما عملت على إقامة حلقات دراسية بمساعدة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وممثلي المجتمع المدني لتوعية المواطنين بشأن حقوقهم المختلفة[2]. وقد تراجعت الاعتداءات ضد النساء عام 2011 حسب تقرير وحدة مكافحة العنف ضد النساء مقارنة بما كانت عليه من قبل.

2. **إصلاح نظام الشرطة**: عملت بعثة الأمم المتحدة و المانجون بالتعاون مع الحكومة في هايتي على إعداد برنامج تدريبي وفق قواعد الشرطة الدولية ومقاييس حقوق الإنسان، حيث طورت برنامج "**درب المدربين**" لتدريب أربعة وخمسين مدربا من الشرطة المحلية، كما شكلت البعثة فريقا تدريبيا خاصا لتقويم حاجات ضباط الشرطة الوطنية الهايتية[3]، وتؤكد العديد من الأحداث على تحسن جهاز الشرطة ففي سبر لأراء الشعب الهايتي حول أكثر المؤسسات أمنا لهم جاءت أغلبية الأصوات لصالح جهاز الشرطة، وهو ما يدل على فعالية الشرطة وتجدد ثقة المواطنين بهذا الجهاز[4].

---

[1] تقرير الخبير الدولي المستقل ميشال فورست المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، ص6

[2] عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، موقع إلكتروني سابق.

[3] زياد الصمادي، مرجع سابق، ص 81.

[4] تأمين الدولة "هايتي قبل الزلزال وبعده"، الفصل الثامن، مسح الأسلحة الصغيرة، تم تصفح الموقع يوم: 03-03-2015،نقلاعن:- <http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/A-Yearbook/2011/ar/Small-Arms-Survey-2011-Chapter-08-summary-AR.pdf>

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم 2: إعادة بناء الثقة في جهاز الشرطة في هايتي

لمن ستلجأ في حالة ما إذا تهدد أمنك أو تعرضت للسرقة؟				
الرد	2009		2010	
	مسروق	مهدد	مسروق	مهدد
قريب، صديق أوجار	16	18,1	38,5	13,5
شرطة	40,7	38	56,6	66,7
أعضاء سابقون من الجيش هايتي	7,0	4.0	1,0	0
جيش أجنبي	9,68	7,9	3,0	0
شركة أمنية خاصة أو شبيهة بها	3,0	7,0	0	0
وجهاء المجتمع المحلي	7,3	5,6	8,0	2,9
جماعة مسلحة	4,0	6,1	6,0	0
لا شيء لاجدوى من القيام بأي شيء	9,29	6,6	6,0	1,0

3. **إصلاح النظام القضائي والسجون**: عملت الحكومة الهايتية على الأخذ بتوصيات الأمم المتحدة وإصلاح النظام القضائي من خلال[1]:

- إنشاء لجنة رئاسية لإصلاح النظام القضائي.
- إنشاء التفتيش القضائي لمراقبة فعالية أداء الهيئات القضائية والإستعانة بمدرسين دائمين حاصلين على تدريب بيداغوجي في مجال القضاء للعمل في هايتي.
- إعادة تأهيل السجن الوطني وحل مشكلة الاكتظاظ وإعادة بناء المرافق.

وقد أدت هذه الإصلاحات حسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى إعتقال 800 فرد من أفراد العصابات، ووضع قادتهم في السجن كما انخفضت حالات الإختطاف من 100 حالة إلى ست حالات في الشهر[2]، كما تجرى انتخابات تحت رقابة المجتمع في هايتي، وتوجد حكومة مستقرة تحظى بقبول نسبي، واستطاعت أن تحقق نجاح في خفض التضخم من 40 %إلى 8% خلال ثلاث سنوات[3].

4. **بناء القدرات**: تعمل في هايتي أكثر من 3000 منظمة غير حكومية بالتعاون مع 10000 منظمة محلية لعدد سكان يقارب 9 ملايين نسمة حيث تقدم 70% من الخدمات الأساسية في البلاد: التعليم، الصحة، إعادة بناء البنية التحتية، حيث طورت الوكالة الكندية للتنمية

[1] تقرير ميشال فورست، مرجع سابق، ص-ص، 9-12.

[2]. Anne Kristi, tabro woien, op,cit, p25

[3].ibid, p25

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولية المركز الهايتي للمبادرات المحلية لدعم المشاريع المجتمعية بالتعاون مع المنظمات الشعبية خصص له 500000 دولار للمشروع الواحد أحد هذه المبادرات" مشروع بناء الحياة" لتقليص الفقر في منطقة شانتي تاون ومدينة قونين اللتين عنتا من العنف السياسي بعد مغادرة أرستيد للحكم، بالإضافة إلى 13 مشروعا أخر تم إنشاؤه في الفترة الممتدة ما بين 2009-2008 .

وفي تقرير لإنجازات المشروع جاء أن هذه المشاريع زادت من التعاون بين السلطات المحلية على المستوى الوطني و المحلي حيث شارك بعد إنطلاق هذه المشاريع كل من وزير التخطيط ورئيسا بلديتي citie soleil وgonaive, في إدارة وتنفيذ المشاريع، وقد ساعدت هذه المشاريع على تطوير استراتيجيات جديدة في القطاع الفلاحي ومجتمع العمل، أصبحت نسبة المتعلمين في هايتي 63 % كما اصبحت المنظمات المدنية المحلية قادرة على المطالبة بأدوارها كشريك اجتماعي.1

خامسا: إختلالات بناء السلام في هايتي

بالرغم من الجهود التي بذلتها مختلف الفواعل لبناء المؤسسات وإصلاح الأوضاع في هايتي إلا أن القصور ما زال واضحا في العديد من المجالات حيث لوحظ مايلي:

1. **الأمن الغذائي**: عدم تحسن ظروف المعيشة، فحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2006 فإن 76% من الشعب الهاييتي يعيشون تحت خط الفقر، و 9,1 مليون تضرروا من نقص الأمن الغذائي.[2]
2. **إصلاح المؤسسات**: استمر القصور في محاكم الأحداث، ولم تكن هناك سوى محكمتين إحداهم في العاصمة والأخرى في رأس هايتي، كما تفتقد للتمثيل القانوني الذي تكفله الدولة للمحتاجين ما جعل 75% يقبعون في السجون دون محاكمتهم، ومع نهاية 2009، كان عدد السجناء الذين تمت محاكمتهم 20 % من مجموع 8833 سجين.
3. **حقوق الإنسان**: شهدت هاييتي خلال الأشهر الأولى من عام 2009 ما يقارب 300 حالة إغتصاب 136 منها متعلقة بإغتصاب أطفال.

---

[1] Denniel Lessard," International NGOs and State Building the Case of Haiti : The Fantom State", (Master Thesis, Lund University, Department of Political Science,2010) P,P.38.39

[2] تقرير التنمية البشرية لعام 2006، ص 92، تم تصفح الموقع يوم: 12-03-2015، نقلا عن:
http://hdr.undp.org/en/media/2455_281_392-21.pdf

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. **انتهاكات الشرطة**: استمرت انتهاكات الشرطة لحقوق الإنسان بطرق مباشرة أو غير مباشرة، حيث تعرضت فتاة تبلغ من العمر 16 سنة للإغتصاب في جزيرة gonaive وألقي القبض على الجناة إلا أنه أفرج عنهم لاحقا من قبل الشرطة.
5. **أزمة التشرد**: حيث ظل حوالي 491000 شخص يقيمون في 660 مخيم أي 130791 أسرة ، وحوالي 36 %منهم يعيشون في مواقع المتشردين منذ أن كانت أزمة التشرد في هايتي في أوجها.[1]

من خلال ما سبق نجد أن عمليات السلام في هايتي تتسم بالهشاشة لأن الإصلاحات لم تتم بالشكل المطلوب، كذلك أنفقت الكثير من الأموال دون نتائج ملموسة وما أن تتجدد الكوارث الطبيعية حتى تعود مظاهر الأزمة من جديد، وهو دليل على أن العنف في هايتي لم ينتهي بعد.

الشكل رقم 1: تطور النزاع في هايتي

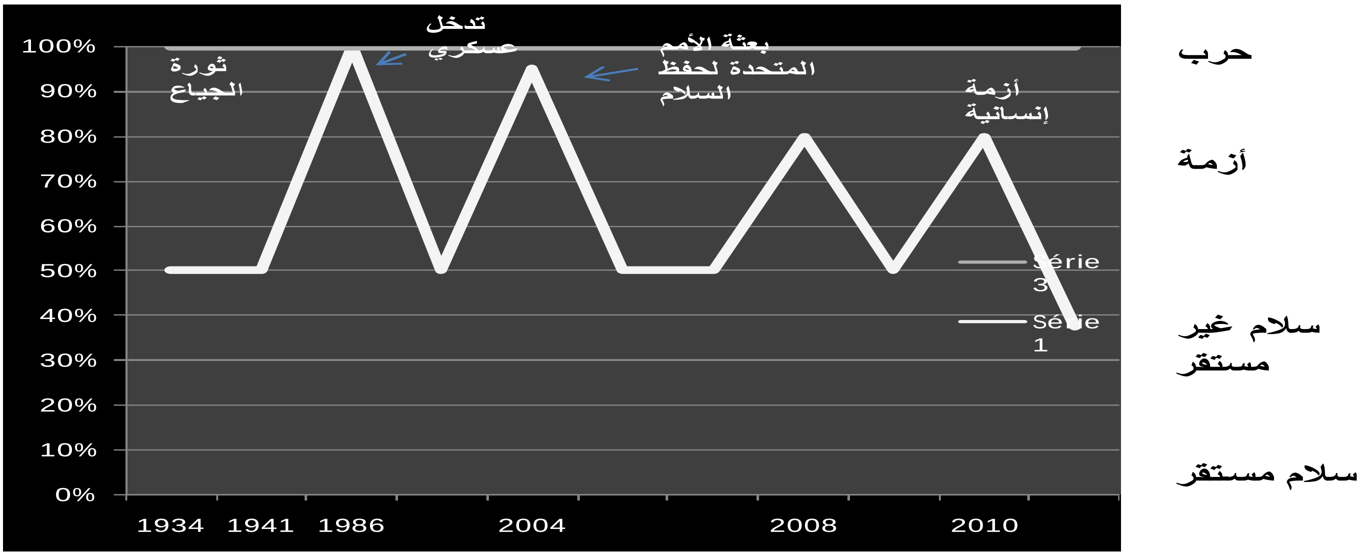

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على التسلسل التاريخي للأحداث

إذن بالرغم من الجهود المبذولة لبناء السلام والتساند الدولي لدعم السلام إلا أن هايتي مازالت في مرحلة انتقالية، ولن تتحول بعد إلى دولة مؤسسات، ومن مراجعتنا للأحداث وطرق بناء السلام وخصائص الشعب الهايتي يمكن أن نعزو هذا الإخفاق إلى سببين رئيسين هما:

[1] تقرير ميشال فورست، مرجع سابق، ص6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الخصائص الثقافية لبعثات السلام في هايتي**: حيث أن كل أفراد بعثات السلام لا يتحدثون اللغة الكريولية والقليل منهم يتحدث اللغة الفرنسية، وهذه الأخيرة تشكل لغة النخبة ما شكل أزمة ثقة بالنسبة للطبقات الأخرى التي تشكل أغلبية الشعب الهايتي.
- **قصور التمثيل المجتمعي للهايتيين**: حيث ان مجموعة 184 التي تأسست من طرف رجال الأعمال تشكل النخبة في هايتي، والتي كانت تشكل أحد الأطراف الخفية للنزاع والداعمة للحكومات المتسلطة للحفاظ على مصالحها ومن ثم فهي لا تحظى باعتراف الشعب الهايتي.

بالإضافة إلى هذه الأسباب يمكن أن نركز على توزيع الأدوار في عملية بناء السلام في هايتي حيث تتولى الحكومة الهايتية مهام التنفيذ بالرغم من حداثتها، أما المؤسسات الدولية الخبيرة فهي تلاحظ فقط وتجمع التبرعات والمساعدات الدولية دون أن يكون لها تدخل مباشر في العملية.

الخاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا المقال نجد انه دون أن تعتمد الفواعل الوطنية و الدولية على مقاربة تشاركية انطلاقا من الاحتياجات الرئيسة والخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع لن تستطيع إرساء أسس سلام دائم وإنما ما تفعله هو احتواء النزاع خارجيا ، مما يجعل تجدد النزاع خيارا متاحا في كل مرة تحدث فيها كارثة إنسانية أو أزمة داخلية. وأنه بالرغم من أن عمليات السلام في هايتي كانت ذات مبادرة دولية فلم تلعب الفواعل الدولية دورا كبيرا فيها، وهو ما انعكس على نمط من السلام الهش. فاستراتيجيات بناء السلام في هايتي لم تتضمن مشاركة فعالة للمكونات الوطنية والمحلية المتضررة من الحرب وإنما اتسمت بالنخبوية، وفي ظل قلة الخبرة السياسية والاقتصادية ونقص الوعي الاجتماعي لم تستوعب القوى الوطنية المعايير الدولية لبناء السلام في العديد من المجالات: الإصلاح المؤسساتي و الإصلاح الحقوقي، لذلك فالتركيز على إيجاد بدائل للمؤسسات والاقتصاديات التي تستفيد منها الأطراف المتنازعة غير كاف للإنتقال إلى مرحلة السلام الدائم وإنما تحتاج هذه الدول إلى إعادة بناء مجتمعية إنطلاقا من القيم الداخلية وهو ما يحيلنا إلى مجموعة من المتطلبات الذي يحتاجه بناء السلام في هاتي:

- إيجاد بدائل لاقتصاديات الحرب واصلاح المؤسسات من شأنه أن يعزز قدرات الدول في الانتقال إلى مرحلة السلام إذا كانت هذه البدائل والإصلاحات تراعي البناء الاجتماعي لهاته الدول وتضمن مشاركة جميع الأطراف في صنعها وتنفيذها.
- إن الإنطلاق في عملية بناء السلام يحتاج إلى نقل الخبرة الدولية في التسيير وليس فرض أنماط معينة للتسيير والاستغلال الفعال للمساعدات وليس جمع أكبر قدر ممكن من المساعدات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمشاركة الفعلية للفئات المتضررة في البناء وفق المقارابات الحديثة أي أنسنة عملية بناء السلام.

- وقف العنف المباشر لا يعني نهاية النزاع. فتحقيق السلام المستقر هي عملية مستمرة تقتضي القضاء على الأسباب الحقيقية للنزاع عبر إجراءات بناء الثقة وإيجاد مناخ للتواصل بين كافة أطرا ف النزاع . وبناء قدرات مختلف الأطراف للحيلولة دون تجدد النزاع مرة أخرى.
- بناء السلام لا يعني إنهاء النزاع فهذا الأخير شيء أصيل في المجتمع الإنساني وإنما إيجاد طرق إبتكارية للتعامل مع الخلافات بعيدا عن العنف المباشر. لذلك فهدف عمليات بناء السلام هو خلق ثقافة للسلام لدى الشعوب التي انهكتها النزاعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com